

التقرير الاقتصادي الشهري - يونيو 2021

المحتويات

3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 ميزان المدفوعات، الربع الرابع 2020.....
5	2.1 الاستثمار الأجنبي المباشر.....
8	3.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
11	4.1 سوق الأوراق المالية.....
13	5.1 التطورات النقدية.....
17	ثانياً: التطورات النفطية.....
17	1.2 أزمة أوبك+.....
18	2.2 الإنتاج والأسعار.....
20	3.2 النمو الاقتصادي.....
21	4.2 الطلب العالمي على النفط.....
23	5.2 العرض العالمي من النفط.....
24	6.2 التجارة النفطية والتغير في المخزون النفطي.....
26	7.2 تطور عدد الحفارات النفطية.....
27	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
27	1.3 ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الصيني.....
27	2.3 تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2021.....
28	3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
28	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
29	2.3.3 معدل التضخم.....
30	3.3.3 معدل البطالة.....
32	4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
32	1.4.3 الحساب الجاري.....

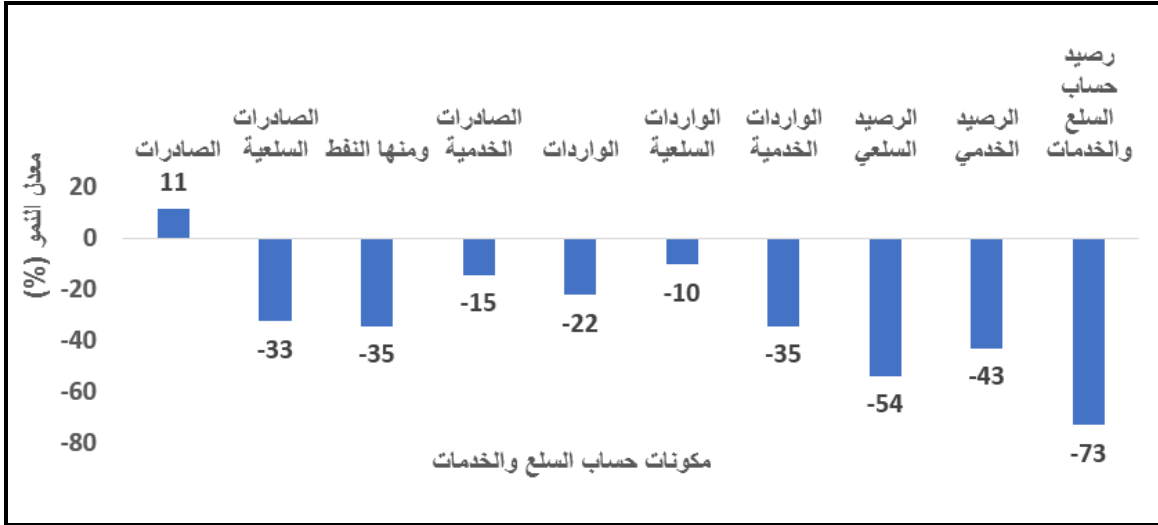
أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 ميزان المدفوعات، الربع الرابع 2020

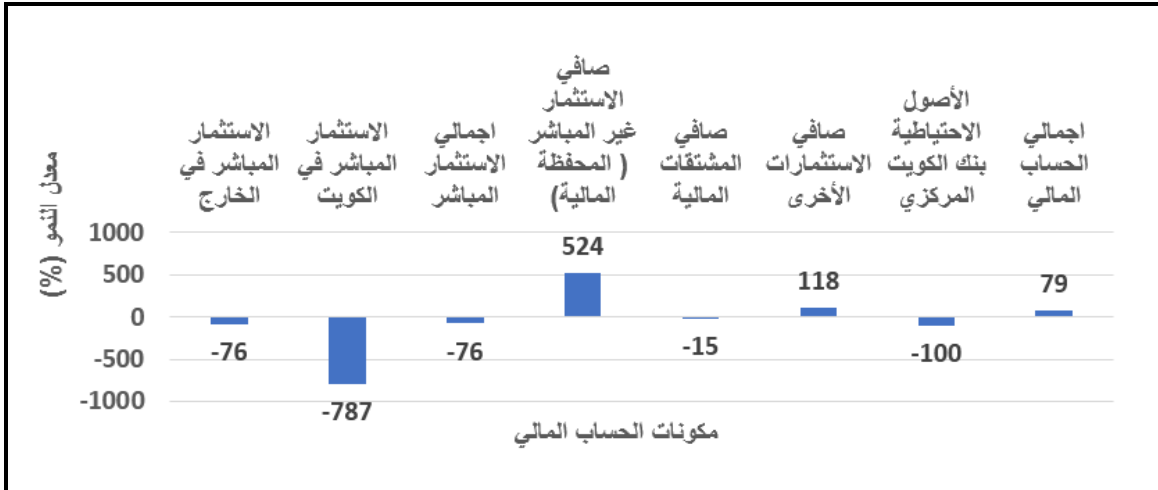
أصدر بنك الكويت المركزي، في 14 يونيو 2021، تقديراته الأولية لوضع ميزان المدفوعات في الربع الرابع من عام 2020. وبالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2019، يتضح أن هناك انخفاضاً في رصيد حساب "السلع والخدمات" وبمعدل (-73%) تقريباً (مع انخفاض الرصيد السلعي بمعدل -54%، والخدمي بمعدل -43%). وشهدت الصادرات السلعية انخفاضاً بمعدل (-33%)، منها الصادرات النفطية بمعدل (-35%). أما الصادرات الخدمية فقد انخفضت بمعدل (-15%) في حين انخفضت الواردات الإجمالية بمعدل (-22%)، منها الواردات السلعية (-10%)، والخدمية (-35%). أما رصيد "الحساب الأساسي Primary Account" فقد شهد ارتفاعاً بمعدل (93%)، وهو الحساب المهم في دخل الاستثمارات الخارجية. أما الحساب الثانوي (تحويلات العاملين أساساً) فقد حقق ارتفاعاً سالباً بمعدل (4%). كما أن "الحساب الجاري"، وهو نتاج جميع أرصدة ثلاث حسابات (حساب السلع والخدمات، والحساب الأساس، والحساب الثانوي) قد حقق نمواً بمعدل (82%). مع نمواً في حساب رأس المال (والذي يعتمد حالياً على ما تبقى من تحويلات تعويضات غزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت).

أما حساب رأس المال، والمهتم أساساً بالاستثمارات المالية المباشرة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وغير المباشر (استثمارات المحفظة)، والمشتقات المالية، والاستثمارات المالية الأخرى، والأصول الاحتياطية، فقد حقق رصيد هذا الحساب نمواً لصالح تدفقات الاستثمارات المالية للخارج بمعدل (79%). وقد نتج عن هذه التغيرات في مختلف حسابات ميزان المدفوعات نمواً سالباً في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بمعدل حوالي (100%) (من +377 مليون دينار في الربع الرابع 2019، إلى حوالي -1 مليون دينار في الربع الرابع عام 2020). وتوضح الأشكال (1) و (2) و(3) تطور نمو أرصدة الحساب السلعي والخدمي، والحساب المالي، وميزان المدفوعات، تبعاً.

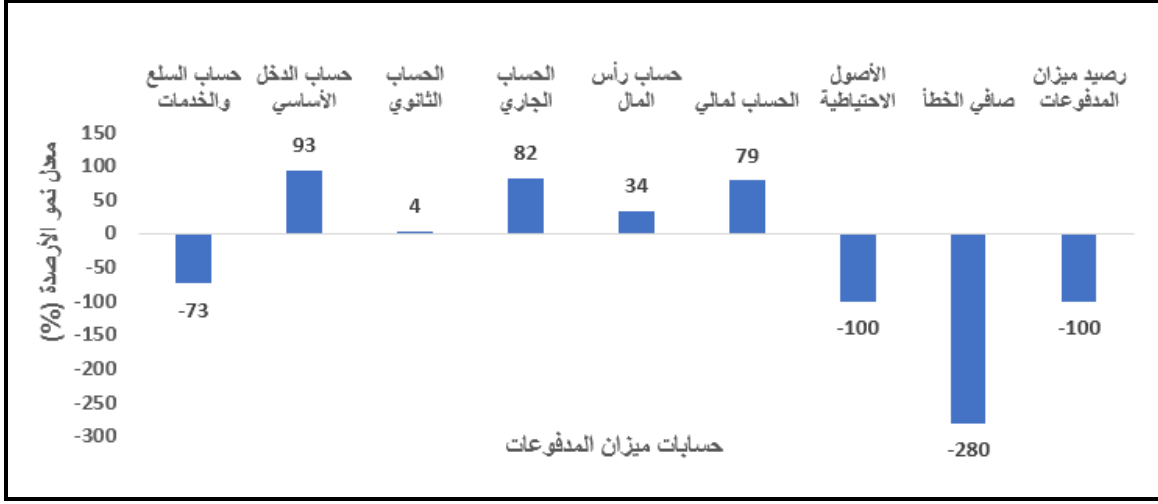
شكل (1): معدل نمو مكونات حساب السلع والخدمات
الربع الرابع عامي 2019 و 2020 (%)



شكل (2): معدل نمو مكونات الحساب المالي
الربع الرابع لعامي 2019 و 2020 (%)



شكل (3): معدل نمو أرصدة حسابات ميزان المدفوعات
الربع الرابع عامي 2019 و2020 (%)



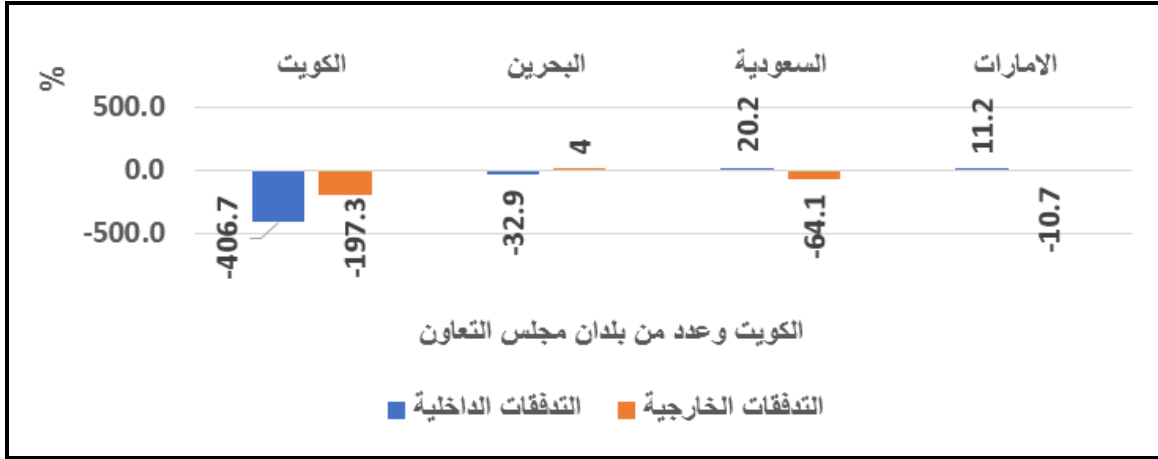
2.1 الاستثمار الأجنبي المباشر

صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021. وبقدر تعلق الأمر بدولة الكويت فقد حققت تدفقاً داخلياً في الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2019 قدره حوالي (104) مليون دولار، و(-319) مليون دينار لعام 2020. يقابله تدفق خارجي (-2495) مليون دينار، و (2427) مليون دينار لعامي 2019 و 2020، تبعاً. معنى ذلك أن هناك التزامات سالبة طرحت من الكويت ضمن التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر (يتكون هذا الاستثمار من حقوق التملك، وإعادة استثمار الفوائد، والاقتراض بين الشركات التابعة للشركة القابضة الأجنبية). ومعنى ذلك أن عام 2020 شهد استعادة بعض التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي الكويتي بالخارج لصالح الداخل.

كما أن فئة الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت من تكوين رأس المال الثابت لازالت متواضعة جداً (0.3% عام 2019 و -1% عام 2020). وتصل هذه النسبة في البحرين إلى (11.8%) و(8.6%)، تبعاً، وفي الإمارات (17.8%) و (22.3%)، تبعاً، وفي السعودية (2.1%) و(2.8%)، تبعاً. أي أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي لازالت

متواضعة، بالمقارنة مع عدد من بلدان مجلس التعاون. ويوضح الشكل (4) معدل نمو تدفقات هذا الاستثمار الداخلية والخارجية، بدولة الكويت، بالمقارنة مع عدد من دول المجلس.

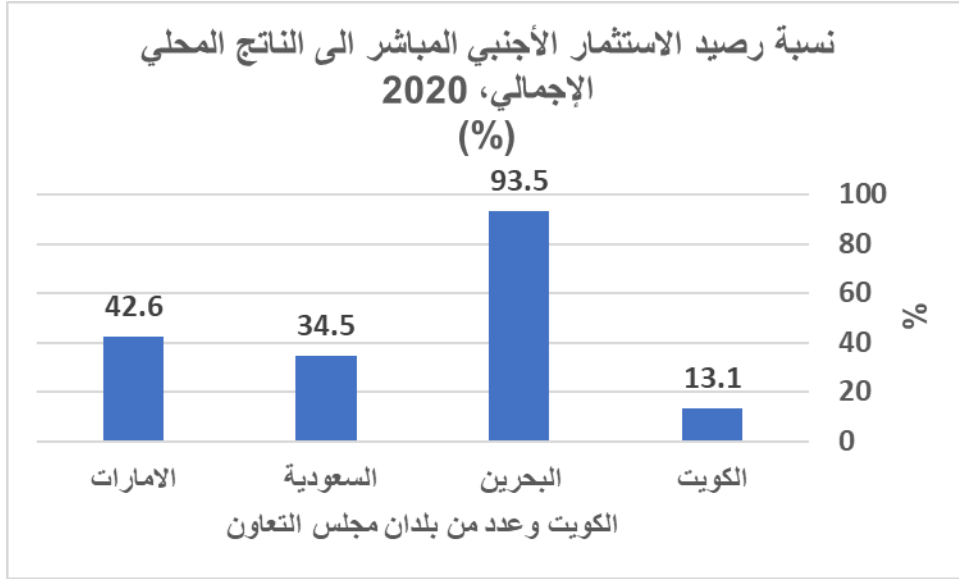
شكل (4): معدل نمو التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الكويت بالمقارنة مع عدد من بلدان مجلس التعاون (2020 - 2010) (%)



المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2021.

مع تواضع رصيد دولة الكويت من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدولة، تاريخاً، لغاية عام 2020، كما هو موضح بالشكل (5)، مقارنة بالأداء الأفضل، في هذا المجال، لبلدان مجلس التعاون الأخرى.

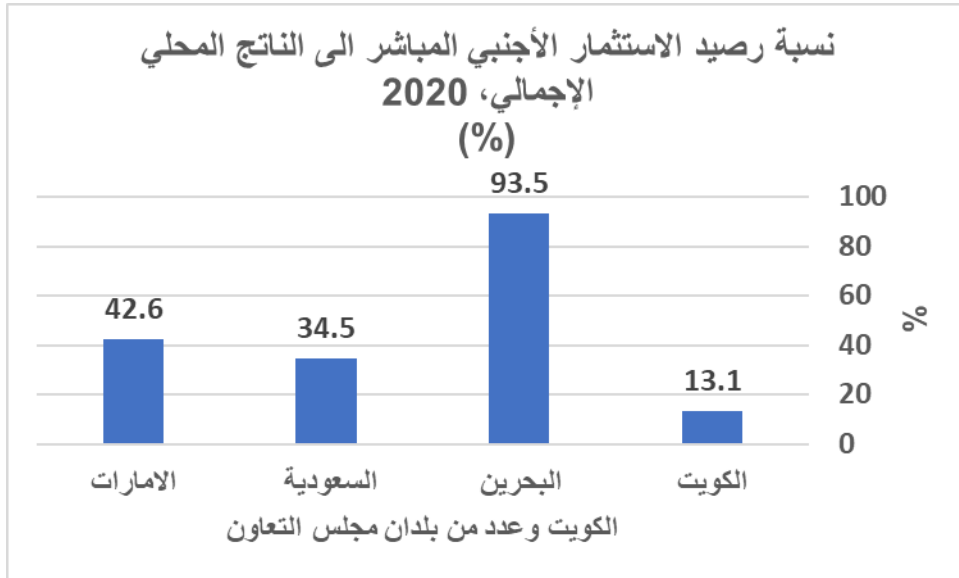
الشكل (5)



المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2021

ويظهر نفس الأداء المتواضع لدولة الكويت، في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدولة، عند التعرف على نسبة رصيد هذا الاستثمار، المتراكم لغاية 2020، من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (6). وذلك بالمقارنة مع نفس البلدان الخليجية.

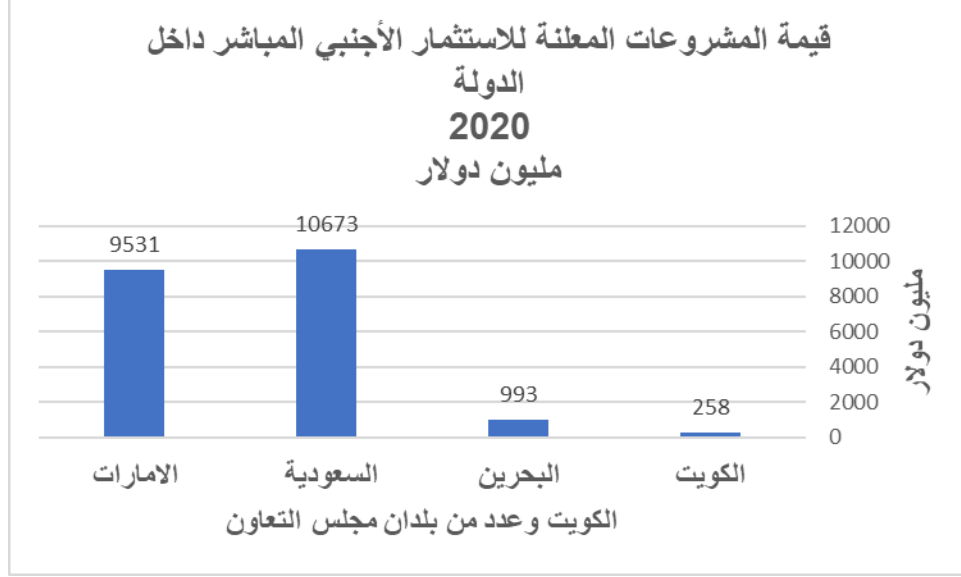
الشكل (6)



المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2021

أما عن المشرعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة (الجديدة) المعلن عنها، فإن قيمتها بدولة الكويت، عام 2020، لا زالت أيضا متواضعة، بالمقارنة مع البلدان المذكورة، الشكل (7)

الشكل (7)

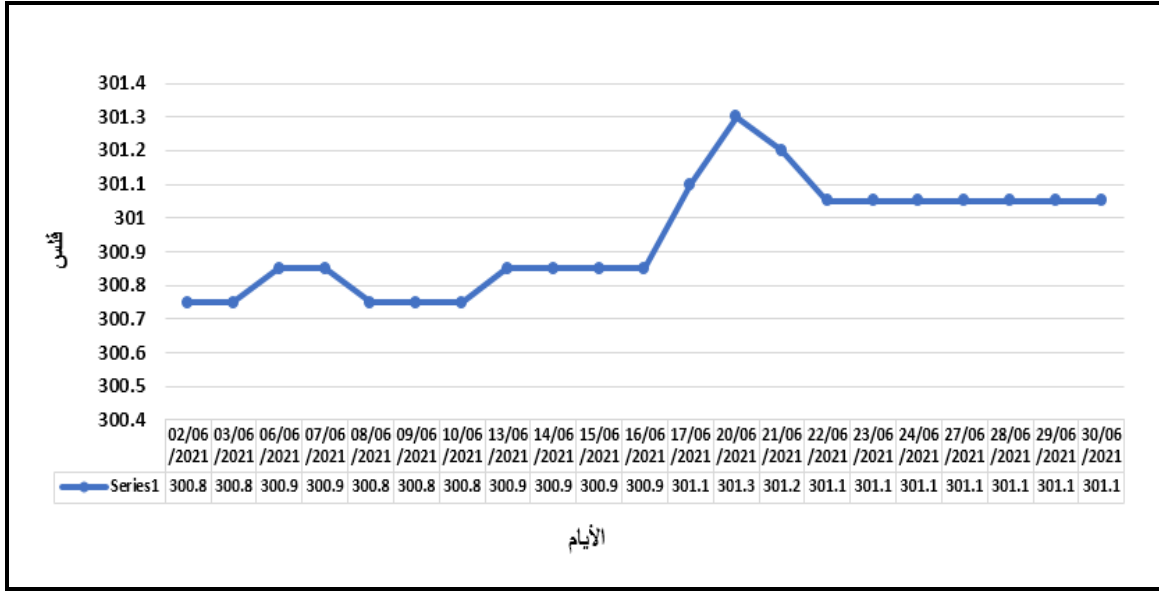


المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2021

3.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

وصل أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال يونيو 2021، إلى (301.3) فلس. في حين افتتح هذا الشهر سعر الصرف عند (300.75) فلس، ووصل آخر الشهر إلى (301.05) فلس، وبمعدل نمو (0.09%). ويوضح الشكل (8) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (8): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)
يونيو 2021

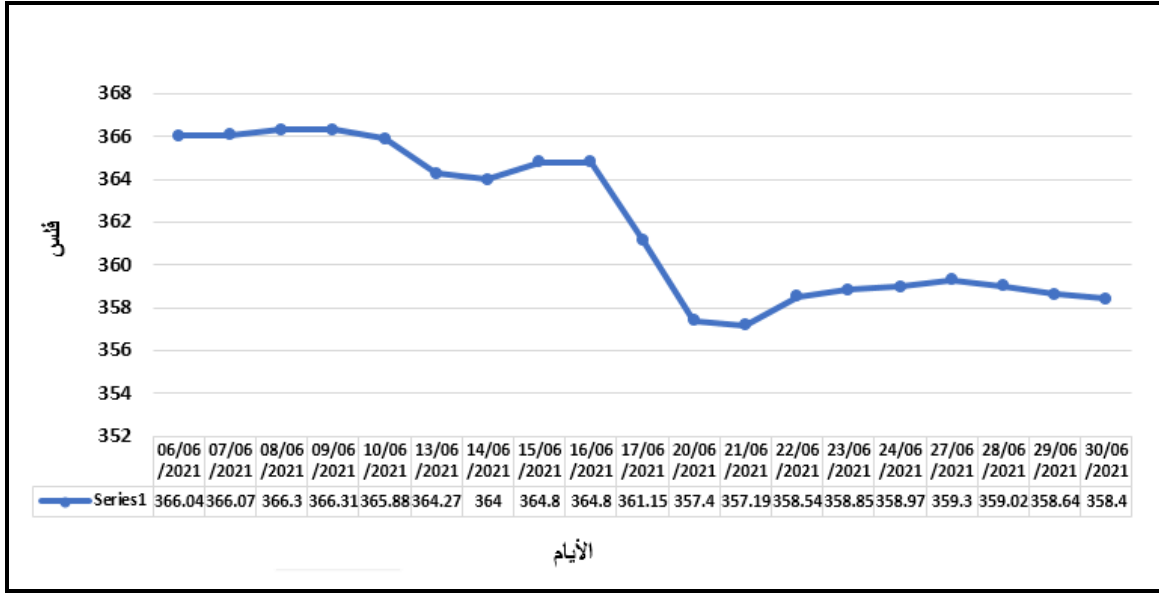


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، خلال يونيو 2021، فقد حقق أعلى سعر عند (368.503) فلس. في حين بلغ السعر بداية الشهر (362.735) فلس، وآخر الشهر (366.855) فلس، وبمعدل نمو بلغ (1.1%). ويوضح الشكل (9) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (9): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)

يونيو 2021

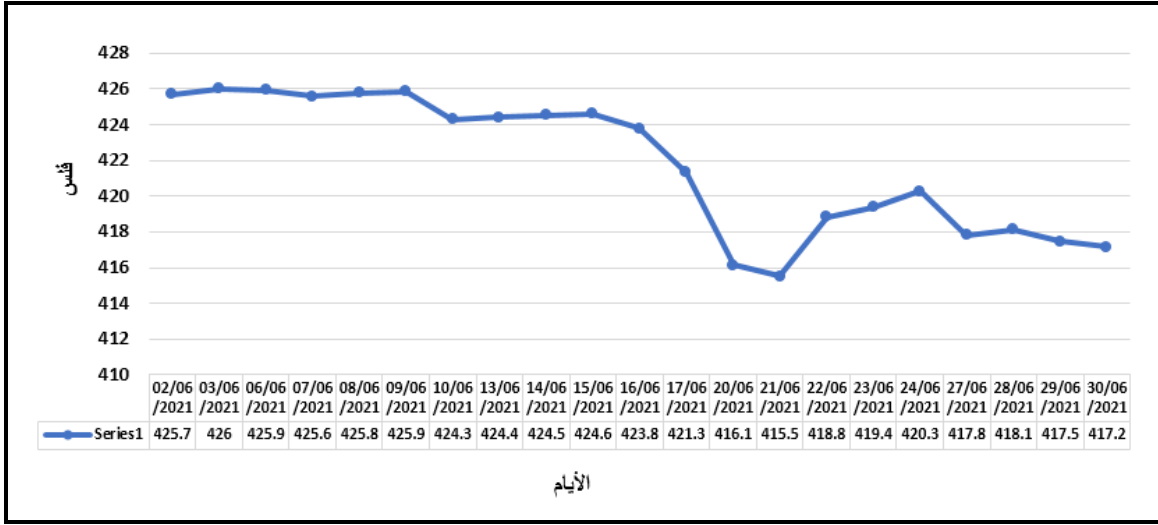


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

وفيما يتعلق بسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني، خلال يونيو 2021، فقد وصل أعلى سعر إلى (427.08) فلس. مع وصول السعر أول الشهر إلى (416.098) فلس، وآخر الشهر (426.93) فلس، وبمعدل نمو (2.6%). ويوضح الشكل (10) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (10): تطور سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)

يونيو 2021



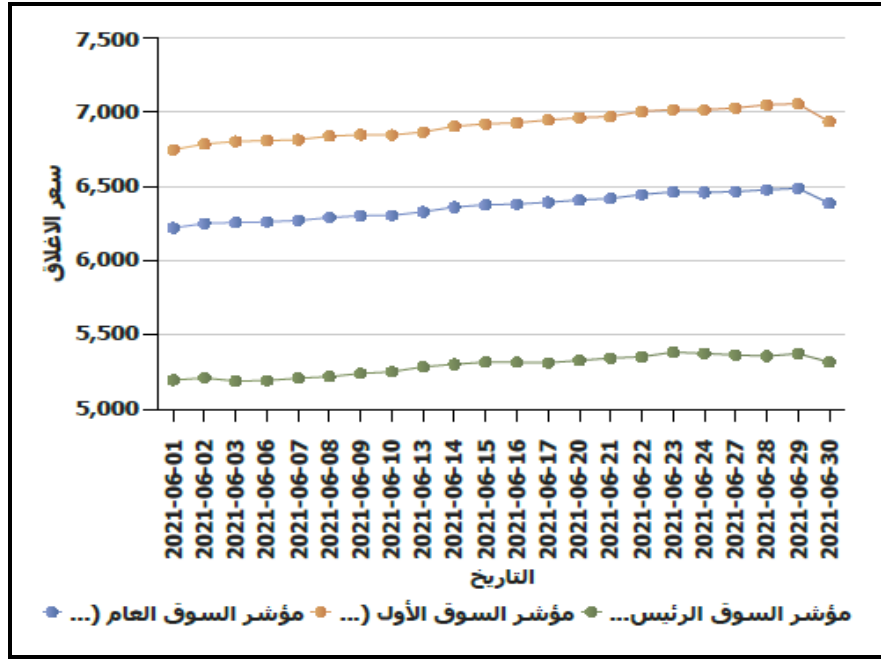
المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

4.1 سوق الأوراق المالية

اتسم شهر يونيو 2021 بالأداء الجيد لكافة مؤشرات السوق، وذلك يعود، ضمن عوامل أخرى، إلى موجة شراء أسهم الشركات القيادية، بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط وتأثيره على إيجاد موجة من التفاؤل في السوق. وقد كان من نتائج هذه البيئة المتفائلة تحقيق مكاسب رأسمالية وصلت إلى حوالي المليار دينار، خلال شهر يونيو. ورافق ذلك وصول القيمة السوقية للبورصة إلى حوالي (36.5) مليار دينار، وبنمو وصل إلى حوالي (2.7%) مقارنة مع شهر مايو السابق. كما تحسنت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية لتصل إلى حوالي (27.5) مليار دينار نهاية يونيو 2021، وبنمو بلغ نحو (2.8%) بالمقارنة مع شهر مايو السابق.

أما فيما يتعلق بتطور مؤشرات السوق، خلال يونيو 2021، فقد حقق مؤشر السوق الأولي نمواً بلغ حوالي (2.9%)، مقارنة بالشهر السابق، وبلغ النمو في حالة مؤشر السوق الرئيسي حوالي (2.6%)، والمؤشر العام حوالي (2.8%). أما مؤشر رئيسي 50 فقد حقق نمواً بلغ (2.4%). ويوضح الشكل (11) تطور قيم المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية خلال شهر يونيو 2021.

شكل (11): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، يونيو 2021



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

أما على المستوى القطاعي فقد حققت ثمانية قطاعات (من ضمن 13 قطاع) ارتفاع في المؤشرات، مع انخفاض مؤشرات بقية القطاعات الخمسة. وحقق قطاع "التكنولوجيا" المرتبة الأولى في نمو المؤشرات، خلال يونيو، وبمعدل بلغ حوالي (31.7%)، ثم قطاع "التأمين" في المرتبة الثانية، وبنمو بلغ حوالي (11%)، وقطاع "البنوك" في المرتبة الثالثة، وبنمو بلغ (4.2%) تقريباً.

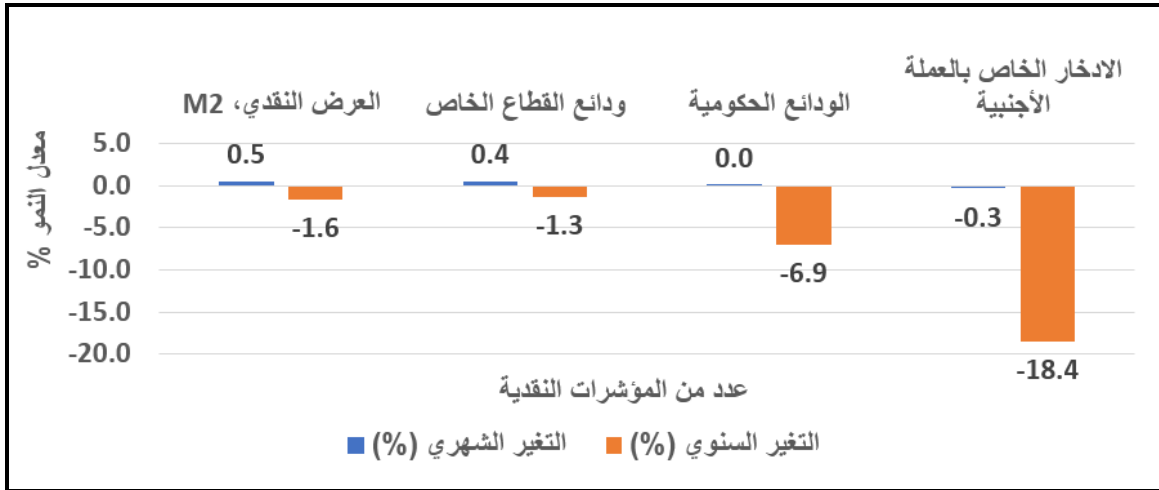
وبالاعتماد على (حجم التداول، احتل قطاع "الخدمات المالية" المرتبة الأولى وبكمية أسهم بلغت حوالي (8.4) مليار سهم من مجموع حوالي (8.2) مليار سهم (42.2%)، يليه قطاع "العقار" وبعده أسهم بلغ حوالي (1.9) مليار سهم (23.6%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع "البنوك" وبعده أسهم وصل إلى حوالي (1.5) مليار سهم (18.8%).

5.1 التطورات النقدية

أصدر بنك الكويت المركزي، في 8 يونيو 2021، المؤشرات النقدية لشهر مايو من نفس العام. وأوضح نمو المؤشرات، شهرياً (أبريل/ مايو 2021) نمو العرض النقدي (M2) بحوالي (+0.5%) ، وكذلك ودائع الادخار الخاص بالدينار في المصارف المحلية (+0.4%)، مع توقف سحب الودائع الحكومية (صفر%)، بسبب تحسن أسعار النفط وترشيد عدد من بنود الإنفاق العام وانتفاء الحاجة للسحب. في حين شهد نمو الودائع بالعملة الأجنبية انخفاضاً (-0.3%). وتوحي معدلات النمو الشهرية إلى التحسن التدريجي (على مستوى شهري) لكافة المؤشرات الواردة أعلاه. أما على المستوى السنوي (مايو 2020/ مايو 2021) فشهدت كافة هذه المؤشرات نمواً سالباً. وذلك يعود للمقارنة مع أوضاع هذه المؤشرات. ويوضح الشكل (12) معدلات النمو الشهرية والسنوية لعدد من المؤشرات النقدية.

شكل (12): معدل النمو الشهري والسنوي، لعدد من المؤشرات النقدية

مايو 2021 (%)

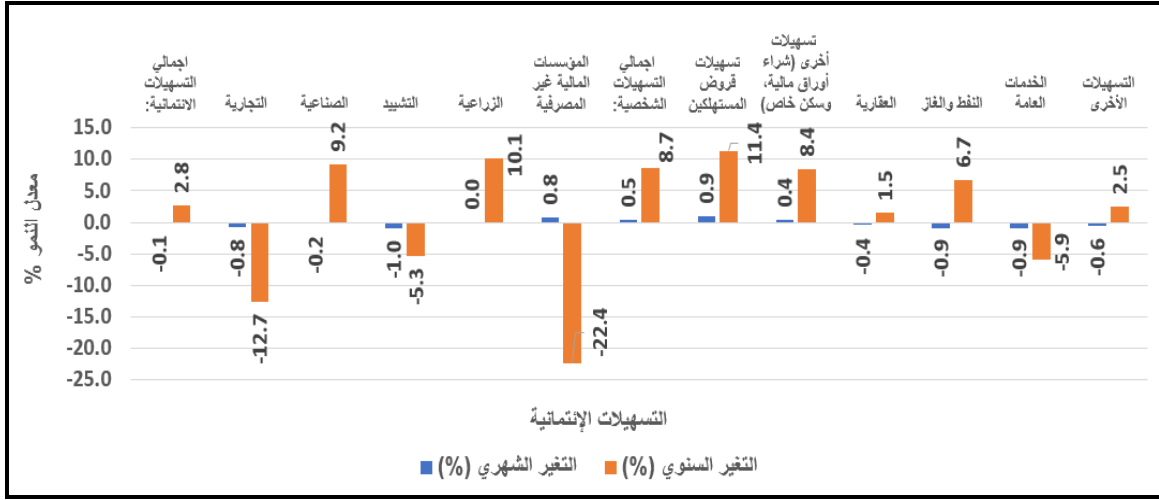


المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وفي حالة مؤشرات التسهيلات الائتمانية، شهدت أغلب القطاعات تواضعاً في معدل النمو الشهري. إلا أن النمو السنوي شهد، على العكس، تحسناً واضحاً في النمو في أغلب هذه القطاعات، وعلى مستوى إجمالي التسهيلات الائتمانية (+2.8%). وكان أكبر تحسن في "تسهيلات قروض

المستهلكين" (+11.4%). وهو الأمر الذي يوحى بالاستعادة التدريجية لدور الائتمان المحلي في إنعاش طلب القطاع الخاص، ودوره في الطلب المحلي. ويوضح الشكل (13) النمو الشهري والسنوي لمكونات هذه التسهيلات في مايو 2021.

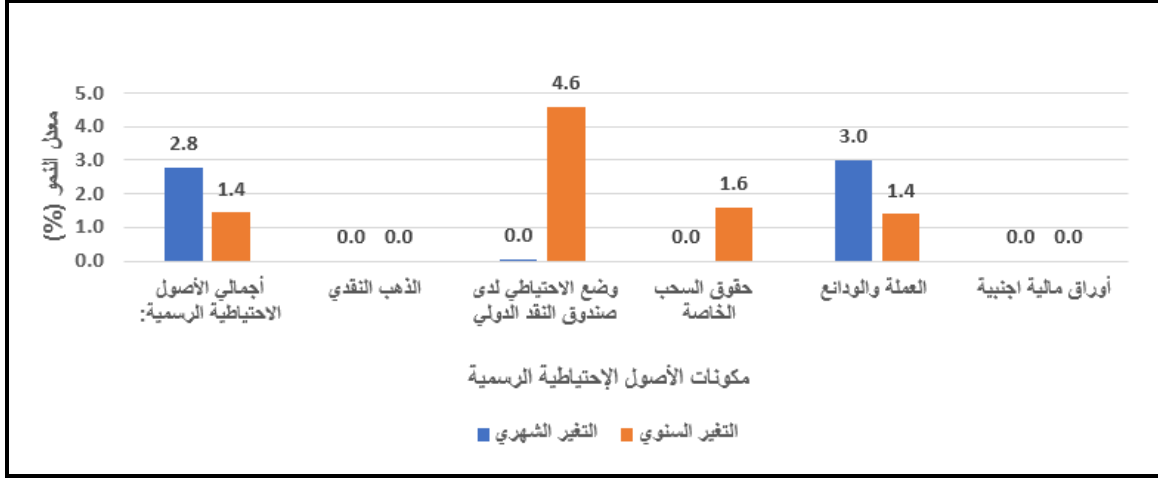
شكل (13): معدل النمو الشهري والسنوي، للتسهيلات الائتمانية
مايو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وفي حالة معدلات نمو مكونات الأصول الاحتياطية الرسمية، استقرت تلك المعدلات الشهرية المرتبطة بمكونات "الذهب النقدي"، و"وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، و"حقوق السحب الخاصة"، و"الأوراق المالية الأجنبية". في حين حققت "العملة والودائع" نمواً شهرياً بلغ (+3.0%)، ونفس الاتجاه حققه "إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية" (+2.8%). علماً بأن كافة المكونات حققت معدل نمو سنوي موجب، مع استقرار "الذهب النقدي" و"الأوراق المالية الأجنبية". إن تحقيق إجمالي هذه الأصول نمواً شهرياً وسنوياً موجباً يدعم من وضع ميزان المدفوعات في مجال استقرار العملة المحلية وسعر صرفها، ويوفر ضمان أمن لتغطية الواردات. ويوضح الشكل (14) تطور معدلات مكونات هذه الاحتياطيات.

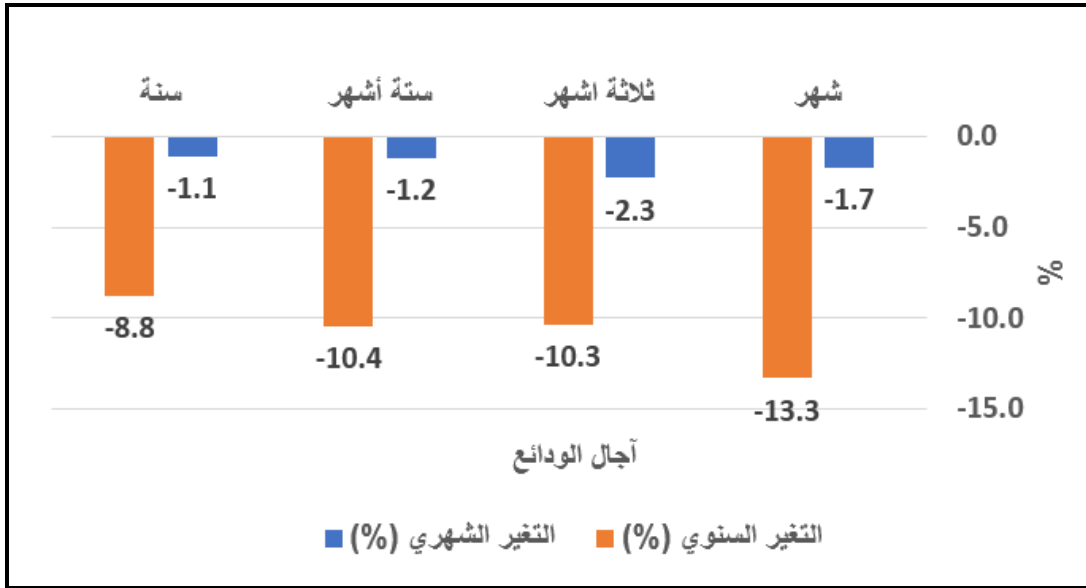
شكل (14): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية
مايو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

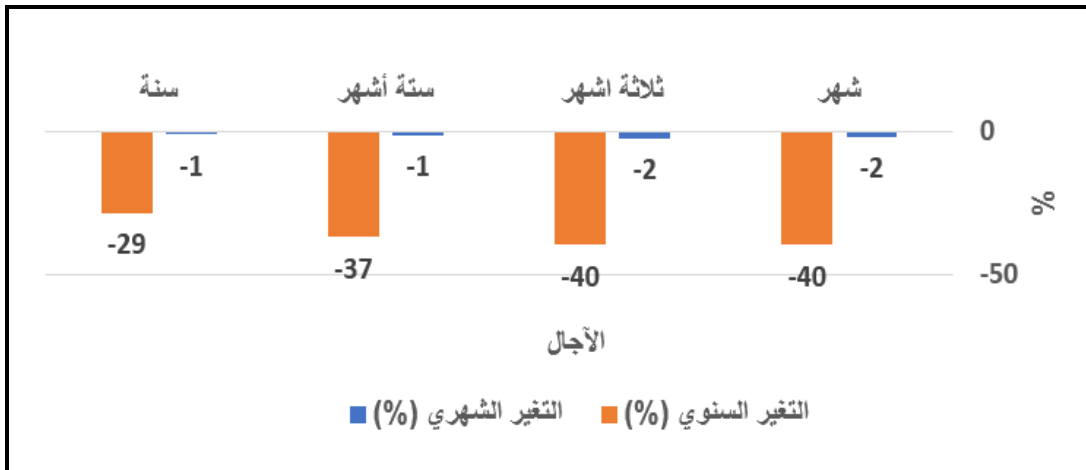
وأخيراً، لازال اتجاه أسعار الفائدة، بالدينار، ولأجل مختلف، لم يشهد نمواً شهرياً، و سنوياً، موجباً. وذلك اتساقاً مع السياسة النقدية، منذ انتشار جائحة كورونا، للحدّ من تكلفة التمويل، كأداة لتشجيع الإقراض لتمويل الاستثمارات. أما في مجال اتجاه أسعار الفائدة على الودائع الدولارية ولأجل مختلفة، فإن معدلات النمو الشهرية والسنوية سجلت أيضاً معدلات نمو سلبية. إلا أن معدلات النمو السنوية السالبة، هنا، أكبر بكثير من تلك الخاصة بأسعار الفائدة على الدينار لأجل مختلفة. وذلك بعكس السياسة النقدية الهادفة إلى تشجيع الاستمرار في الودائع بالدينار. وتوضح الأشكال (15) و(16) تطور هذه الأسعار في حالي الودائع بالدينار، وبال دولار.

شكل (15): معدل النمو الشهري، والسنوي، لأسعار الفائدة على الودائع بأجل بالدينار الكويتي مايو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

شكل (16): معدل النمو الشهري، والسنوي، لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي، لأجل مختلفة، مايو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

ثانياً: التطورات النفطية

1.2 أزمة أوبك+

بعد أن خاضت السعودية وروسيا حرب أسعار إثر فشل الوصول إلى اتفاق في مارس 2020، انهارت أسعار النفط إلى مستويات أثرت سلباً على تمويل الميزانيات العامة وفاقمت من حالة العجز في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمر في الذي أقنع جميع الأعضاء بمنظمة أوبك+ (حوالي عشر دول منتجة غير أعضاء وعلى رأسهم روسيا) إلى الاتفاق، لاحقاً، على تخفيض الإنتاج بحوالي (9.7) مليون برميل/ يوم (إبريل 2020) خلال مايو ويونيو 2020. ثم الاتفاق على تقليل التخفيضات إلى (7.7) مليون برميل/ يوم.

وكان لهذه الاتفاقيات الخاصة بخفض الإنتاج الأثر غير المسبوق في الدفع التدريجي لأسعار النفط لغاية اجتماع 5 يونيو، حيث أجمع جميع الأعضاء على استمرار خفض لضمان أسعار نفط (تعدت في يونيو 2021 حاجز 75 دولار/ برميل) تخدم تمويل الميزانيات العامة وتساهم جوهرياً في تقليل العجز. إلا أن دولة الإمارات اعترضت على الاتفاق الأمر الذي ألغى اجتماع 5 يونيو والخاص بتمديد اتفاق تخفيض سقف الإنتاج لغاية ديسمبر 2022. وتنطلق وجهة نظر الإمارات في أن الاتفاق غير عادل من حيث مرجعية فترة الإنتاج. وأن الإمارات مع اعتماد مستوى إنتاج أغسطس 2021 هو الأساس، وبذلك تكون حصتها (3.8) مليون برميل/ يوم، بدلاً من (3.2) مليون برميل/ يوم، وهو المستوى الحالي، على أن يكون خفض من حصة المنتجين الكبار: السعودية وروسيا.

وتتداول المعلومات، عند إعداد هذا التقرير بقرب الاتفاق بين السعودية وروسيا من جهة، والإمارات من جهة أخرى، على حلّ موضوع الخلاف. وذلك برفع حصة الإمارات المرجعية من الإنتاج النفطي لتكون (3.65) مليون برميل/ يوم، بدلاً من (3.2) مليون برميل المشار إليها أعلاه، والمقترحة في اجتماع 5 يونيو 2021.

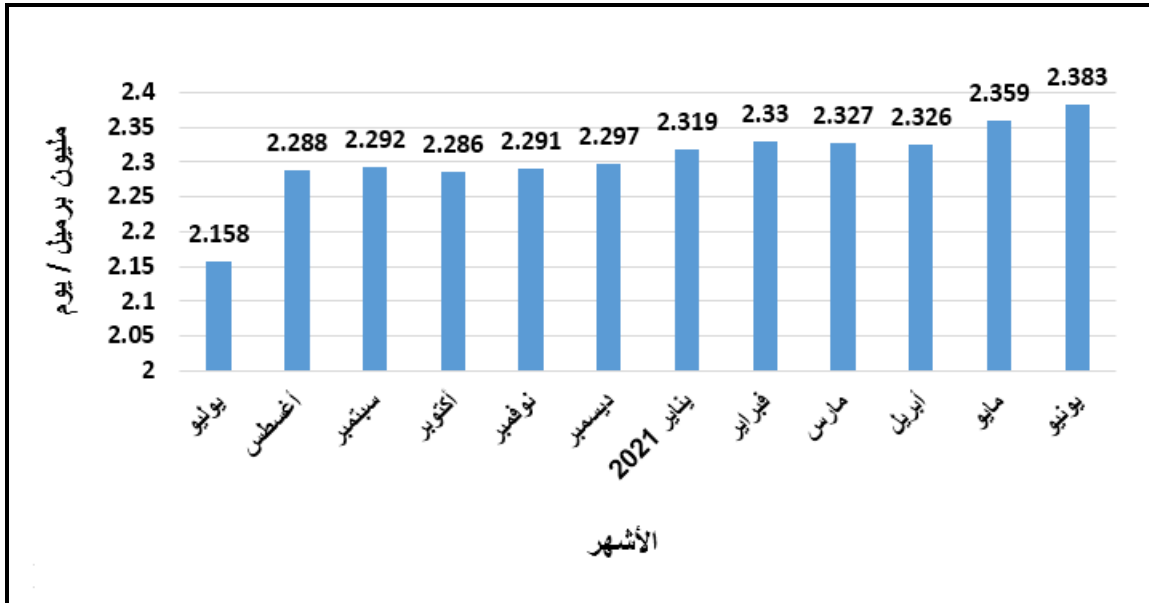
2.2 الإنتاج والأسعار

وصل إنتاج أوبك، خلال شهر يونيو 2021، إلى (26.034) مليون برميل/ يوم، مقارنة مع (25.448) مليون برميل/ يوم في شهر مايو السابق، أي بمعدل نمو (+2.3%). وقد تركز ارتفاع الإنتاج، أساساً، بين شهري مايو ويونيو 2021 في حالة المملكة العربية السعودية (+425) ألف برميل/ يوم، ثم الإمارات العربية المتحدة (+40) ألف برميل/ يوم، وأنغولا (+36) ألف برميل/ يوم، وإيران (+33) ألف برميل/ يوم. مع انخفاض الإنتاج، أساساً، في العراق (-10) ألف برميل/ يوم، ثم نيجيريا (-8) ألف برميل/ يوم. مع اتجاه بقية البلدان للارتفاع بمستويات مختلفة. وفي حالة دولة الكويت وصل الإنتاج، في يونيو 2021، إلى (2.383) مليون برميل/ يوم، مقارنة مع (2.358) مليون برميل/ يوم في مايو السابق، أي بمعدل نمو بلغ (+0.7%). ويوضح الشكل (17) تطور الإنتاج الكويتي خلال العام الماضي المنتهي في يونيو 2021.

شكل (17): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت

يوليو 2020 - يونيو 2021

(مليون برميل/ يوم)



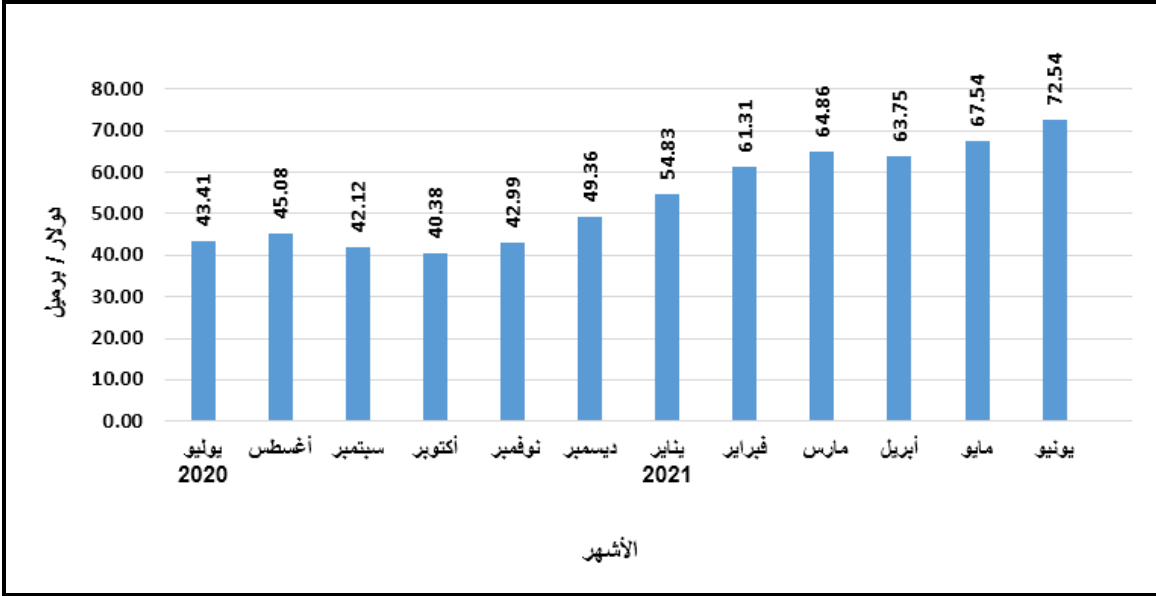
المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, July, 2021.

أما في مجال الأسعار فقد شهدت انتعاشاً ملحوظاً في شهر يونيو 2021. وذلك يعود إلى تنامي الطلب العالمي، والمزيد من إجراءات العودة للحياة الطبيعية، وانخفاض المخزون النفطي. وقد انعكس ذلك على سعر برميل أوبك المرجعي الذي وصل في الشهر المذكور إلى (71.89) دولار/ برميل، مقارنة مع (66.91) دولار/ برميل في شهر مايو السابق، أي بمعدل نمو بلغ (+7.4%). وفي حالة دولة الكويت وصل السعر خلال يونيو إلى (72.54) دولار/ برميل مقارنة مع (67.54) دولار/ يوم، أي بمعدل نمو (+7.4%). ويوضح الشكل (18) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في يونيو 2021.

شكل (18): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

يوليو 2020 - يونيو 2021

(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, July, 2021.

3.2 النمو الاقتصادي

بقيت تقديرات شهر يونيو الخاصة بمعدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2021 غير متغيرة عن شهر مايو السابق. إلى عند (5.5%). مع توقع نمو الاقتصاد العالمي، عام 2022 عند (4.1%). ولا زال الاقتصاد العالمي متأثراً بانتشار فيروس كوفيد-19، وتحولاته المختلفة، ومدى سرعة انتشار التطعيم ضد الفيروس، مع تنامي المديونية في العديد من البلدان، وبدء اتجاه معدلات التضخم للارتفاع التدريجي. إلا أن الخُزم المالية والنقدية لازالت مؤثرة على أداء النمو، ومن المتوقع أن تساهم في تحسين أداء هذا النمو، بشكل أفضل، خاصة في مجال تعزيز الاستهلاك والاستثمار.

وبناءً على ذلك، يتوقع، حسب تقديرات شهر يونيو 2021، بقاء معدل نمو الاقتصاد الأمريكي عام 2021 عند (6.4+)، و (3.6+) لعام 2022. أما منطقة اليورو فستبقى عند نفس المستوى أيضاً (4.1+) لعام 2021 وبنحو (3.0+) عام 2022. وكذلك الأمر بالنسبة لليابان: (2.8+) و (2.0+)، على التوالي. وفي حالة الصين سيبقى معدل نموها عند (8.5+) عام 2021 مع وصوله إلى (6.3+) عام 2022. ويوضح الجدول (1) توقعات النمو العالمي لعامي 2021 و 2022.

جدول (1): توقعات معدل النمو العالمي 2021 و 2022 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
3.0+	9.5+	8.5+	2.8+	5.8+	4.1+	6.4+	4.9+	55+	عام 2021
0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.1	0.0	التغير عن تقديرات شهر مايو السابق
2.3+	6.8+	6.3+	2.0+	3.3+	3.0+	3.6+	3.2+	4.1+	2022

المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, July, 2021.

4.2 الطلب العالمي على النفط

يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط، حسب تقديرات شهر يونيو 2021، بحوالي (+6.0) مليون برميل/ يوم، وهي نفسها تقديرات شهر مايو السابق. مع توقع أن يكون إجمالي الطلب عند (96.6) مليون برميل/ يوم عام 2021.

إلا أن هذه التوقعات الإجمالية تتضمن العديد من التطورات الإقليمية. ففي الربع الأول من عام 2021 انخفض طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن المتوقع في بلدان أعضاء مهمة. إلا أن ذلك تم تعويضه بارتفاع الطلب أكبر من المتوقع في الدول الأمريكية الأعضاء بالمنظمة في الربع الثاني من عام 2021. والذي يتوقع أن يستمر للربع الثالث من نفس العام. كما أن التوقعات الإيجابية لاحتواء الفيروس في البلدان الناشئة والنامية عام 2022 ستساهم، بشكل ملموس، في رفع الطلب على النفط إلى المستوى السابق لتفشي الفيروس. كما يتوقع أن يرتفع الطلب، عام 2022، على أساس سنوي بحوالي (+3.3) مليون برميل/ يوم، وبالتالي يتوقع أن يوصل إجمالي الطلب لعام 2022 إلى (99.86) مليون برميل/ يوم. ويوضح الجدول (2) توقعات الطلب على النفط عامي 2021 و 2022 حسب تقديرات شهر يونيو 2021.

جدول (2): توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021،

حسب تقديرات شهر يونيو نفس العام،

وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2020

(مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2021/2020	التوقع لعام 2021	
1.80	24.36	القارة الأمريكية
1.54	19.98	منها: الولايات المتحدة
0.56	12.99	القارة الأوروبية
0.29	7.36	آسيا الباسيفيكية
2.65	44.72	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1.11	14.30	الصين
0.49	5.00	الهند
0.47	8.61	آسيا الأخرى
0.28	6.29	أمريكا اللاتينية
0.42	7.96	الشرق الأوسط
0.16	4.25	أفريقيا
0.19	3.56	روسيا
0.12	1.20	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.05	0.69	دول أوروبية أخرى
3.30	51.86	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
5.95	96.58	العالم
5.950	96.58	تقدير الشهر السابق
0.00	0.00	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, July, 2021.

5.2 العرض العالمي من النفط

تم إعادة النظر بعرض البلدان غير الأعضاء في أوبك من السوائل، لعام 2021، باتجاه الانخفاض بحوالي (-0.03) مليون برميل/يوم. وذلك رغم اتجاه الارتفاع المتوقع في حالي الولايات، وكندا. ويتوقع أن يكون النمو في حدود (0.81) مليون برميل/يوم، وباجمالي عرض يبلغ، بالمتوسط، حوالي (63.8) مليون برميل/يوم لعام 2021.

وكان لانتعاش إنتاج السوائل الأمريكية، في النصف الثاني من عام 2021 مؤشراً لارتفاع العرض بحوالي (1) مليون برميل/يوم، على أساس ربع سنوي. ويتوقع أن يكون المصدر الرئيسي لارتفاع العرض، في الدول غير الأعضاء في أوبك، من: كندا، والصين، والنرويج، والبرازيل، وغيانا. مع توقع أن تشهد الولايات المتحدة نمواً، سنوياً، بحوالي (+0.06) مليون برميل/يوم. أما توقعات عام 2022، الأولية، فتري بأن هناك نمواً في إنتاج السوائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك بحوالي (+2.1) مليون برميل/يوم. ويوضح الجدول (3) توقعات العرض النفطي والسوائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

جدول (3): تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك،
حسب تقديرات يونيو 2021 بالمقارنة مع عام 2020 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2020	توقع عام 2021	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
0.38	25.09	الدول الأمريكية:
0.06	17.68	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.03	3.93	الدول الأوروبية
0.01	0.54	الدول الآسيوية الباسيفيكية
0.41	29.56	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.12	4.24	الصين
-0.01	0.76	الهند
-0.04	2.47	آسيا الأخرى
0.15	6.19	أمريكا اللاتينية
0.04	3.22	الشرق الأوسط
-0.07	1.35	أفريقيا
0.04	10.63	روسيا
0.04	2.96	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.11	دول أوروبية أخرى
0.27	31.91	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
0.69	61.48	مجموع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.13	2.28	عوائد التكرير
0.81	63.76	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, July, 2021.

6.2 التجارة النفطية والتغير في المخزون النفطي

وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت واردات الولايات المتحدة النفطية، خلال شهر يونيو 2021، بحوالي (0.7) مليون برميل/يوم، على أساس شهري، أو أكبر من (+11%)، لتصل الواردات إلى (6.7) مليون برميل في شهر يونيو. وتعتبر هذه الواردات هي الأعلى منذ ديسمبر 2019. كما ارتفع

مستوى الصادرات الأمريكية من النفط، على أساس شهري، خلال يونيو، بحوالي (0.8) مليون برميل/ يوم، و ليصل إلى حوالي (93.6) مليون برميل/ يوم.

أما في حالة الصين فقد وصلت الواردات، في مايو 2021، إلى حوالي (9.7) مليون برميل/ يوم، وبانخفاض، على مستوى شهري، بلغ (0.2) مليون برميل/ يوم (-2.0%). وتشير الأرقام الأولية لشهر يونيو 2021 بأن اتجاه الواردات يتجه للصعود إلا أنه بقي أقل من (10) مليون برميل/ يوم. مع اتجاه الصادرات من المنتجات النفطية للهبوط، بشكل حاد، على أساس شهري.

واتجه مستوى الواردات النفطية بالهند للانخفاض في شهر مايو 2021، وذلك يعود إلى وصول قمة انتشار فيروس كوفيد-19 خلال منتصف شهر مايو. ومع نهاية يونيو 2021 حيث بدأ انتشار الفيروس بالانخفاض النسبي، بدأت مصافي التكرير بالانتعاش. الأمر الذي يمكن أن يساعد في المزيد من الطلب على النفط الخام.

كما تخافت واردات اليابان النفطية، خلال شهر مايو 2021، مقارنة ب وارداتها خلال الشهر السابق، لتصل إلى (2.4) مليون برميل/ يوم. وذلك لعودة إجراءات الحظر. مع تنامي طلب البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي على النفط المستورد، ليرتفع مقارنة مع المستوى المنخفض للأشهر الثمانية السابقة.

أما المخزون من النفط التجاري، فتشير تقديرات شهر مايو إلى أن إجمالي مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع بحوالي (8.3)، على أساس شهري، و ليصل إلى (2,934) مليون برميل. وهو أقل بحوالي (276.9) مليون برميل عن المستوى المناظر قبل سنة. أما في حالة الولايات المتحدة فتشير أرقام يونيو 2021 إلى ارتفاع المخزون التجاري، على أساس شهري، بحوالي (0.4) مليون برميل، ليصل المخزون إلى (1,278) مليون برميل، والذي يعتبر أقل بمقدار (174.6) مليون برميل عن مستواه قبل عام.

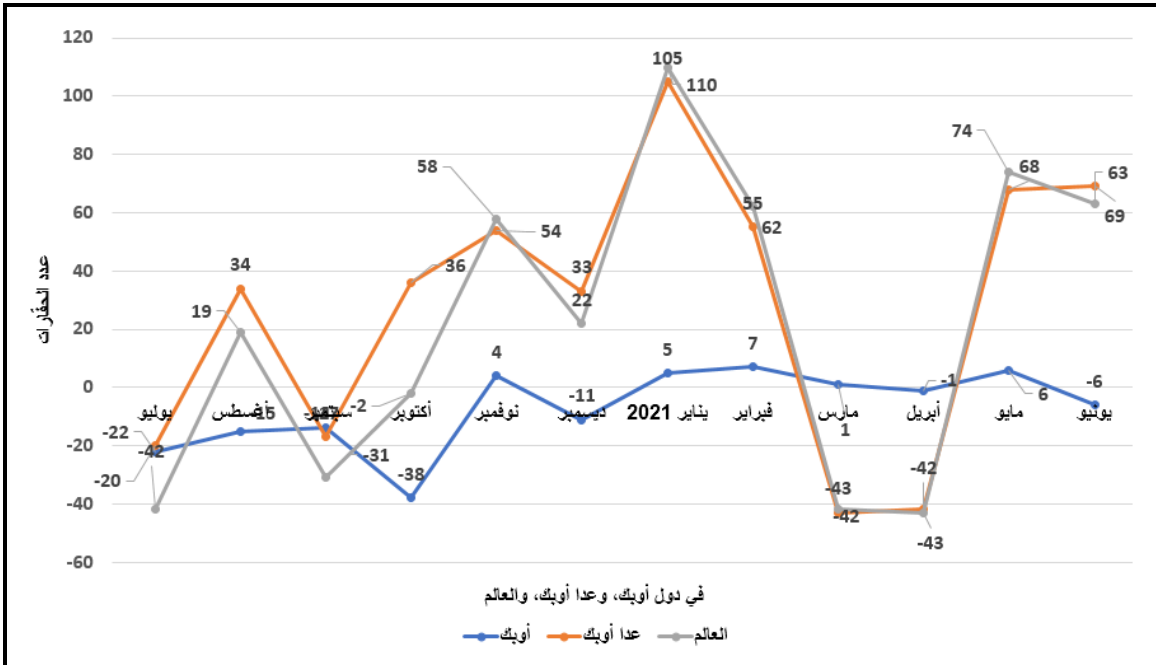
7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية

تغيّر عدد الحفّارات (النفطية والغازية) بين شهري مايو ويونيو 2021 بحوالي (63+) حفّارة، منها (69+) حفّارة في الدول غير الأعضاء في أوبك، و(6-) حفّارة في الدول الأعضاء في أوبك. وتركّز أكبر ارتفاع في الدول غير الأعضاء في أوبك في حالة كندا (65+) والولايات المتحدة (10+).

أما في حالة البلدان الأعضاء في أوبك فقد تركّز أكبر ارتفاع في حالة الإمارات (2+)، والغابون (1+)، مع أعلى انخفاض في حالة السعودية (7-)، والجزائر (3-) والكويت ونيجريا (-1 لكل منهما). مع استقرار عدد الحفّارات في بقية البلدان. ويوضح الشكل (19) تطور التغير بعدد الحفّارات خلال العام الماضي المنتهي في يونيو 2021.

شكل (19): تطور التغير في عدد الحفّارات في دول أوبك، وعدا أوبك، والعالم

يوليو 2020 - يونيو 2021



المصدر: مجمّعة من تقارير النفط الشهرية لأوبك.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الصيني

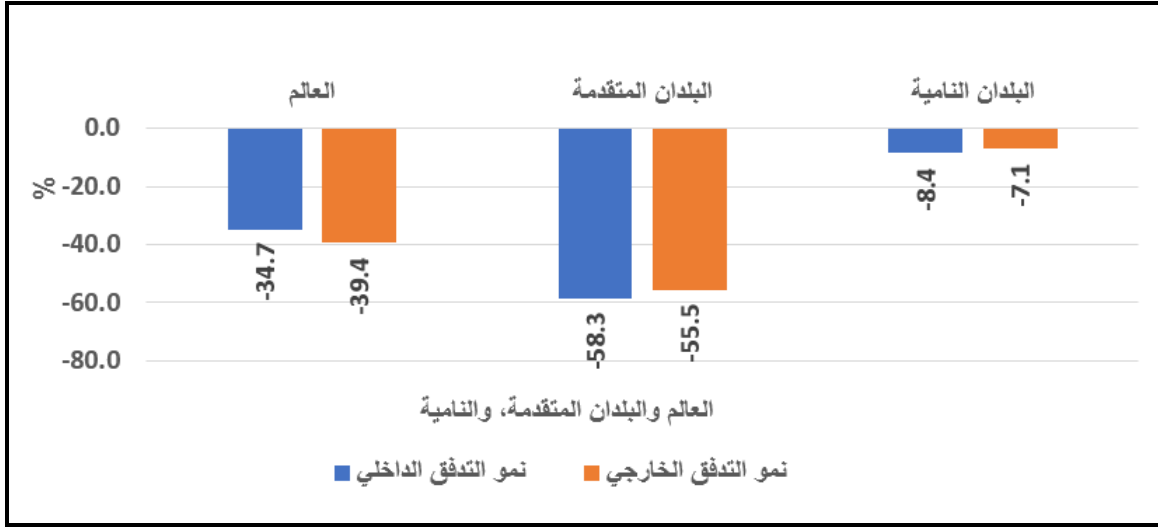
سجل الاقتصاد الصيني، باعتباره واحد من أهم الدول المستوردة للنفط الخام الكويتي، نمواً في الربع الثاني من عام 2021 بلغ حوالي (+7.9%)، على أساس سنوي، حسب ما ورد في إحصاءات مكتب الإحصاء الوطني الصيني، مقارنة مع معدل نمو بلغ (+18.3%) في الربع الأول. مع ارتفاع مبيعات التجزئة بمعدل (+12%)، وهو المعدل الأكبر من المتوقع (+11%). وكذلك حقق الإنتاج الصناعي نمواً وصل إلى (+8.3%)، وهو الآخر أكبر من المتوقع (+7.8%).

أما معدل النمو في الربع الثاني من عام 2021 مقارنة مع الربع الأول فقد ارتفع بمعدل (+1.3%)، وهو أسرع من معدل النمو بين الربع الرابع 2019 والربع الأول 2021 والبالغ (+0.6%).

2.3 تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2021

صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي 2021. وبطبيعة الحال فإن تطورات انتشار فيروس كورونا كان له الأثر الكبير في سلوك هذا الاستثمار من خلال الاستثمار الأجنبي وحركته بين الدول. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدخل الدول (Inflows) من (1,530) تريليون دولار عام 2019 إلى حوالي (998.9) مليار دولار عام 2020، وبمعدل انخفاض بلغ نحو (-34.7%)، على المستوى العالمي، وانخفاض بمعدل (-58.3%) في حالة البلدان المتقدمة. و(-8.4%) في حالة البلدان النامية. مع بلوغ الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى ضمن البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر (261 مليار دولار عام 2019 و 156 مليار دولار عام 2020)، ثم الصين (141 و 149، تبعاً)، وهونج كونج (47 و 119، تبعاً)، وفي المرتبة الأخيرة، ضمن أفضل (20) بلد مستقبل لهذا الاستثمار، جاءت اليابان (15 و 10 مليار دولار). ويوضح الشكل (20) معدلات نمو التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2019 و 2020، في العالم والبلدان المتقدمة والنامية.

شكل (20): معدل نمو التدفقات الداخلية، والخارجية، للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، والبلدان المتقدمة، والنامية 2019 – 2020 (%)



المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2021.

3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

قدّر مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، في 24 يونيو 2021، معدل نمو الاقتصاد الأمريكي (الحقيقي) بحوالي (+6.4%) في الربع الأول من عام 2021، حسب التقدير "الثالث". علماً بأن هذا المعدل بلغ (+6.3%) في الربع الرابع من عام 2020.

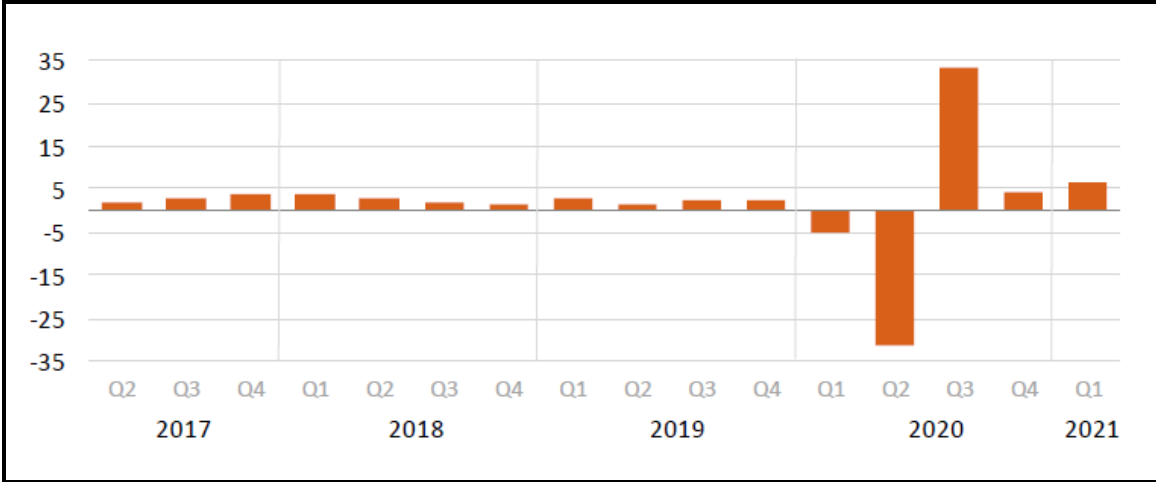
ووصل معدل نمو، أحد مكونات الناتج، أي الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى حوالي (+11.4%)، ومعدل نمو الإنفاق الحكومي (الجاري + الاستثماري) بحوالي (+5.7%)، مع وصوله على المستوى الفيدرالي إلى (+13.8%). في حين وصل معدل نمو الصادرات إلى معدل سالب (-2.1%)، ونمو الواردات بنحو (+9.5%).

وتركّز أكبر معدل نمو، على المستوى القطاعي، في "السلع المصنّعة المعمّرة" (+0.92%)، ثم الخدمات "المهنية والعلمية" (+0.88%) والمعلومات (+0.77%). وخدمات "إدارة النفايات"

(+0.68%) مع وصول أقل معدل في حالة "السلع المصنّعة غير المعمّرة" (-0.20%)، ثم "الخدمات الأخرى عدا الحكومية" (-0.17%)، ثم "الزراعة والصيد" (-0.12%).

أما في حالة معدل النمو (الإسمي) فقد وصل معدل النمو إلى (+11%) في الربع الأول من 2021، أو ما يعادل (566.8) مليار دولار، وليصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى (22.06) تريليون دولار. علماً بأن معدل النمو الإسمي في الربع الرابع من 2020 وصل إلى (+6.3%). ويوضح الشكل (21) تطور معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي، خلال الفترة (2017 – 2021).

شكل (21): معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي،
للفترة 2017 – 2021 (%)



المصدر: US, BEA.

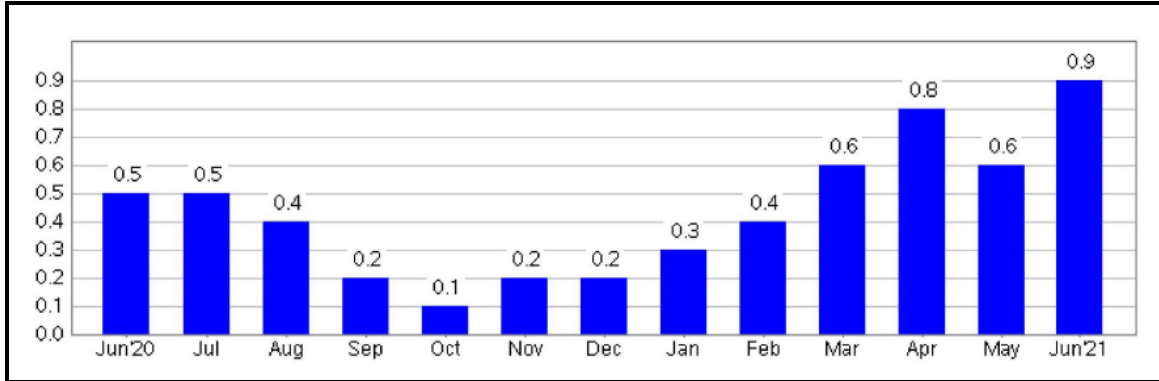
2.3.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم (الإجمالي)، على أساس شهري، بالمناطق الحضرية، والمعدّل موسميًا، بنحو (+0.9%)، خلال شهر يونيو 2021، مقارنة مع (+0.6%) في شهر مايو السابق. ويعتبر هذا الارتفاع، لشهر يونيو، الأكبر على المستوى الشهري، منذ يونيو 2008، عندما ارتفع المعدل بنحو

(+1%) . أما على الأساس السنوي فقد ارتفع معدل التضخم، في يونيو 2021، بنحو (+5.4%) قبل التعديل الموسمي، والذي يعتبر الأعلى، على أساس سنوي، منذ أغسطس 2008.

وعلى مستوى المجموعات، شهدت مجموعة "السيارات والشاحنات المستعملة" أكبر ارتفاع، على أساس شهري، في يونيو، والبالغ (+10.5%). ويعادل هذا الارتفاع حوالي ثلث الارتفاع في معدل التضخم لجميع المجموعات. كما ارتفع معدل التضخم للمواد "الغذائية والمشروبات"، بحوالي (+0.8%)، مقارنة مع (+0.4%) في شهر مايو السابق. مع ارتفاع مجموعة "الطاقة" بحوالي (+1.5%)، ومن ضمنها "الكازولين" الذي يشهد ارتفاع بنحو (+2.5%). أما معدل التضخم (الأساسي)، بعد استبعاد الأغذية والطاقة، فقد وصل في يونيو 2021، إلى (+0.9%)، مقارنة مع (+0.7%) في مايو السابق. ويوضح الشكل (22) معدل التضخم، على أساس شهري، والمعدل موسميًا، في المناطق الحضرية، للفترة يونيو 2020 – يونيو 2021.

شكل (22): تغير معدل التضخم، على أساس شهري، والمعدل موسميًا، في المناطق الحضرية، خلال الفترة يونيو 2020 – يونيو 2021 (%)



المصدر: US, BLS.

3.3.3 معدل البطالة

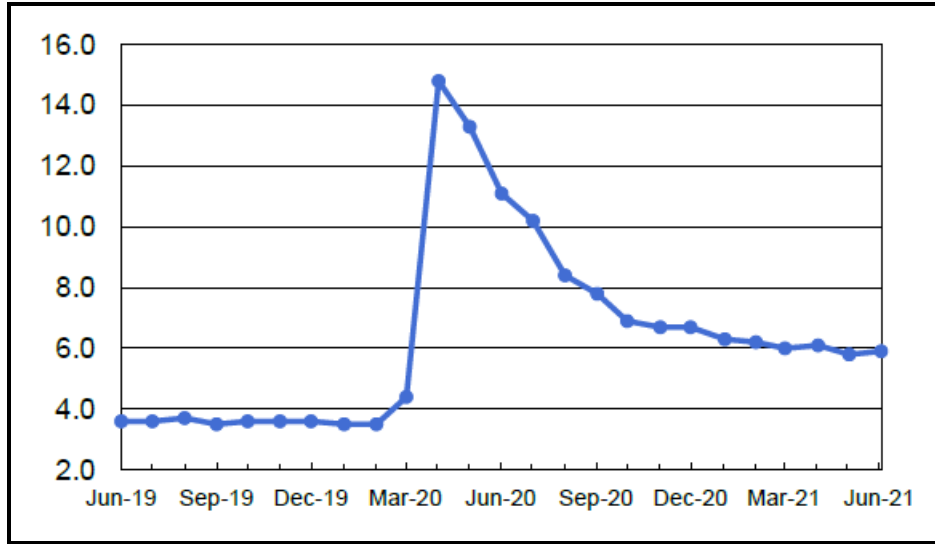
ارتفع عدد العاملين، خلال شهر يونيو 2021، في المناطق الحضرية، بحوالي (850) ألف، مع وصول معدل البطالة إلى (5.9%). وتركزت أغلب مكاسب التشغيل في قطاعات الضيافة

والتسلية، والتعليم الخاص والعام، وخدمات الأعمال والخدمات المهنية، وتجارة التجزئة، وبقية الخدمات. علماً بأن إجمالي عدد العاطلين وصل إلى (9.5) مليون في شهر يونيو، ولم يتغير هذا الرقم كثيراً عن شهر مايو السابق (5.8 مليون).

وتركز أعلى معدل بطالة، في يونيو 2021، في فئة المراهقين (9.9%)، ثم السود (9.2%)، ومن أصول إسبانية (7.4%)، والبالغين من الذكور (5.9%)، والآسيويين (5.8%)، والبالغين من الإناث (5.5%)، وأخيراً البيض (5.2%).

أما فيما يخص فترة التعطل، في شهر يونيو 2021، فقد تركزت في فترة (5 – 14) أسبوع حيث بلغت حوالي (11.5) مليون، ثم فترة أقل من (5) أسبوع (2.8) مليون، وفترة (5 – 26) أسبوع والبالغة (1.9) مليون، وأخيراً فترة (27) أسبوع وأكثر (1.3) مليون. ويوضح الشكل (23) تطور معدل البطالة الحضرية، المعدل موسمياً، لفترة السنتين السابقتين المنتهية في يونيو 2021.

شكل (23): معدل البطالة، المعدل موسمياً، للمناطق الحضرية
يونيو 2019 – يونيو 2021 (%)



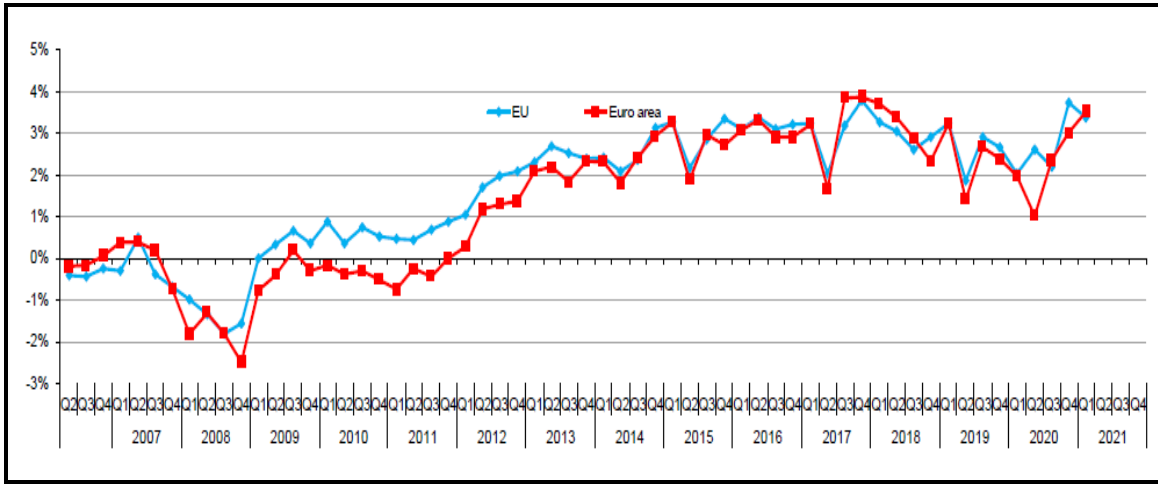
المصدر: US, BLS.

4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.4.3 الحساب الجاري

حقق الحساب الجاري للاتحاد الأوروبي، في الربع الأول من عام 2021، فائضاً بلغ (116.5) مليار يورو، أو ما يعادل حوالي (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. علماً بأن هذا الفائض كان في الربع الرابع من عام 2020 حوالي (127.3) مليار يورو (3.7% من الناتج). أما بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2020 فقد كان الفائض (69.8) مليار يورو (2% من الناتج). ويوضح الشكل (24) تطور رصيد الحساب الجاري، المعدل موسمياً، للاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، خلال الخمسة عشر سنة الماضية على أساس ربع سنوي.

شكل (24): تطور رصيد الحساب الجاري للاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو
والمعدل موسمياً، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: EU, Eurostat.

وقد شهد رصيد "الحساب السلعي"، بين الربع الرابع 2020 والأول 2021، انخفاضاً في الفائض (من 108.7 إلى 99.2 مليار يورو). ونفس الاتجاه في حالة رصيد "الحساب الخدمي" (من 39.9 إلى 33.1 مليار يورو). مع اتجاه رصيد "الحساب الأساسي" من العجز إلى الفائض (من 20.5 إلى 6.9- إلى 4.7+ مليون يورو). في حين ارتفع عجز "الحساب الثانوي" (من 14.4 إلى 20.5 مليار يورو)، وانخفاض "الحساب الرأسمالي" (من 10.5 إلى 3.8 مليار يورو).

أما "الحساب المالي"، غير المعدل موسمياً، فقد تضمن ارتفاعاً، في الربع الأول من 2020، في الأصول الاستثمارية المباشرة، بحوالي (66.2) مليار يورو بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2020. أما الخصوم الاستثمارية المباشرة فقد ارتفعت بحوالي (12.7) مليار يورو. وكنتيجة لذلك أصبح الاتحاد الأوروبي صافي مستثمر مباشر في بقية أنحاء العالم في الربع الأول من عام 2021 بحوالي (53.5) مليار يورو. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمارات المحفظة) فقد سجلت صافي تدفق للخارج بمبلغ (113.9) مليار يورو، وسجلت بقية الاستثمارات تدفقاً خارجياً صافياً بلغ (17) مليار يورو.

أما على مستوى وضع رصيد الحساب الجاري مع عدد من الدول الأجنبية، فقد سجل الاتحاد الأوروبي، في الربع الأول 2021، فائضاً مع المملكة المتحدة (+53.3 مليار يورو)، وكذلك مع الولايات المتحدة (+29.4 مليار يورو)، وسويسرا (+21.7 مليار يورو)، والبرازيل (+5.9 مليار يورو)، وهونج كونج (+5.1 مليار يورو)، وكندا (+4.7 مليار يورو)، والهند (+1.7 مليار يورو). في حين حقق الاتحاد، خلال الربع المذكور، عجزاً مع الصين (-26.7 مليار يورو)، وروسيا (-4.3 مليار يورو)، واليابان (-3.4 مليار يورو).